

المسيرة باب المسجد ويجف عد وتاريخه وسوايه
وسقوفه وتناديل زينة فيه لان الباك
المختصين والخدم ونحوه للجماعة ولعدم النسبة
في القناديل والنجون بهداسة الكعبة ان خط عليها
لان جيبه تحت رزق ويمنع ان يكون ستر
للمنكر ذلك ان جيبه عليه ولو سرق المسلم من
مال بيت المال شيئا نظر ان اقرب لطائفة كذوي
القربى والمسكين وكان منهم او اصله او
فرعه فلا قطع وان اقرب لطائفة ليس هو منهم
ولا اصله ولا فرعه فلا قطع اذ لا شبهة له في ذلك
وان لم يقرب لطائفة فان كان له حق في الموقوف
كالصلوات سواها كان فقيرا لم غنما وكصدقة
وهو فقير او غار لذلك البين او غار فلا قطع
في المستثنى اما في اللوي فالان له حقا وان
كان غنيا كما مر لان ذلك قد يجرى في عارة
المساجد والرباطات والقناطر فيبتغي به الغنى
والفقر من المسلمين لان ذلك مخصوص بهم
بخلاف الذي يقطع بذلك ولا نظر الى اتفاق
الامام عليه عند الحاجة لانه انما ينفق عليهم
للضرورة ويشترط الضمان كما ينفق على المضطر
بشرط الضمان وانفاعة بالفتاوى والرباطات

قوله وجدعه اي الذي يموه
وقال نعم هو ما يبي عليه
مت الاضخان وعباروه
عليه الموقوف الجذع
والسارية العامر داو بلس
علي ح

قوله وتاريخه التاثيره وسوايه
في اسفل الجدار من تحت
خوة بلس علي ح

بالنعبة

بالنعبة من حيث انه قاطن به دار الاسلام للاختصاص
بالحق فيها واما في الثالثة فالاختصاص بخلاف الغني
فانه يقطع لعدم استحقاقه الا اذا كان عازيا
او غار ما لذات البين فلا يقطع لما مر فان لم
يكن له في بيت المال حق قطع لا يتقيا الشبهة
فرع لو سرق شخص للمصنف الموقوف على الزارة
لم يقطع اذا كان قاريا لانه فيه ضامن ولذا ان
كان غير قاري لانه ربا يغير منه فان الرزق
او يدفعه الى من يراه فيمنع الاستعمال الحاضر فيقطع
بموقوفه على غيره لانه مال محذور ولو سرق
مالا موقوفا على الجهات العامة او على وجود
الغرم يقطع وان كان السارق ذميا لانه تمة
للمسلمين كنتبه قد تقدم ان المصنف
ترك الركن الثالث وهو السرقته وهو اخذ المال
خفية كما مر وحينئذ لا يقطع بمخلص وهو من
يعتد بالسرقة من غير غلبة مع معاينة المالك
والاستتباب وهو من ياخذ عبا كما معتد على
القوة والغلبة والامتناع ودبحة وعار يحدت
ليس على المحتاس والمشتب والخاسر قطع صححه
الترمذي وفرق من حيث المعنى بينهم وبين
السارق بان السارق ياخذ المال خفية ولا

قوله وتاريخه التاثيره وسوايه
في اسفل الجدار من تحت
خوة بلس علي ح